وطلقني وانقضت عدتي ان كانت ثقة او وقع عند الاول
انها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها العدتان وذلك
اربعة اشهر فصاعدا يحل للزوج الاول ان يتزوجها وان كان
بعد مدة لا تنقضي فيها العدتان لا يحل وكذا لو اقرت المرأة
بذلك وانكر الزوج الثاني يحل نكاحها للاول ولو اقر الزوج
الثاني بذلك وانكرت المرأة دخول الثاني لا يحل للاول وان
كان الاول تزوجها بعد مدة ولم تقل المرأة شيئا ثم قالت
تزوجني وكنت في عدة الثاني او قالت كنت تزوجت الزوج
الثاني ولم يدخل بي قالوا ان كانت عالمة بشرائط المحل للاول
لا يقبل قولها وللاول ان يمسكها وان كانت جاهلة قبل قولها
قاضيخان في فصل اذا راجعت الزوجين بالجزء من كتاب النكاح
شتى الفضولي في النكاح يملك النقض فعلا لا قولا فلو قال
قبل الاجازة نقضته لا ينتقض ولو زوجها قبل الاجازة
كان نقضا للنكاح الاول وعن ح ابن الثاني يتوقف ولا يكون
فسخا للاول شتى زوجه بلا امره وفسخت المرأة النكاح قبل
اجازة الزوج ينفسخ ج وكله بتزويجها اياه فزوجها الوكيل
بلا اذنها بان زوجها ابوها وهي بالغة قبل ان تجيز المرأة تنقض
الموكل النكاح صح نقضه وكذا الوكيل يصح نقضه ايضا
لقيامه مقام موكله والموكل احد العاقدين لو فسخ العقد
الموقوف صح فسخه فصولين في الرابع والعشرين ولو وكلت
رجلا بتزويجها فتزوجها لم تجز لانها نصبته مزوجا لا متزوجا جاد ر ترتر
في الحجاب الولي والاكفاء من كتاب النكاح رجل وكله رجلا
ليزوجه فلانة فتزوجها الوكيل صح نكاح الوكيل خلافا لو وكل
بشراء شيء بعينه اذا اشتراه لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه
لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كما انه

اشتراه

اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك اليمين مما
يقبل الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يكون تحقيقه في
الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء
لنفسه فلو ان الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها
وانقضت عدتها فزوجها من الموكل جاز تزوجها اياه فتاوى
في فصل الوكالة من كتاب النكاح ولو تزوج امرأة بشهادة
امينة من غير ما وشهادة ابنيها من غيره يجوز وان تزوج بشهادة
امينة منها يجوز في ظاهر الرواية المرأة اذا كانت منقية فقال
الرجل تزوجت هذه فقالت المرأة زوجت نفسي منه فسمع
الشهود وجاز لانها معلومة بالاشارة ويجوز للشهود ان
يكتفوا بوجهها وينظروا اليها احتياطا لاداء الشهادة عند الحاجة
مختارات النوازل في النكاح من تزوج امرأة وبينه ان
يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متعة اذ لا عبرة بمجرد النية بلا لفظ
بزازية في اوايل نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد من كتاب البيوع
ط ان شط هل ينعقد النكاح بمجرد لفظ الاعطاء اختلف المشايخ
فلا بد من زيادة قوله برئي عند لفظ الاعطاء ليصير متفقا عليه ط
ولو قال برئي وادى فبعض مشايخ بلخ جعلوه استفهاما ونقض
امر القاضي عمر النسفي رحمه الله ومعنى الامر راجح في العرف قلت فهذا
يدل على ان النكاح بالاستفهام لا ينعقد وفي شط قال له هل
اعطيتها فقال اعطيت فان كان المجلس للوعد فوعد وان كان
للعقد للنكاح فنكاح شرح القدوري للزاهدي في اوايل النكاح
ولا بأس بالخطبة للمعتدة عن الوفاة بطريق التعريض ويكره بالتصريح
في نكاح شرح الطحاوي خلاصة في السادس من كتاب الكراهية
وفي الظهيرية اعلم ان الاجازة تلحق الموقوف دون الموقوف
والعقد انما يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز زمان وجوده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)